

ملحق

السنة الثانية

العدد ٢٨

الجريدة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

و ١ كانون اول سنة ١٩٣٠

عمان : الاثنين في ١١ رجب سنة ١٣٤٩

مذكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة السابعة للدورة الانتخابية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول

ديكتا منته الأول

الجلسة السابعة

افتتحت الجلسة السابعة للدورة الاعيادية الثانية للجلس الشوري الاردني الاول في ١٩ - ١١ - ١٣٠٠ المصادف يوم الاربعاء الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثريه قانونية .

فخامة الرئيس - بما ان محضر الجلسة الماضية لم يتم بناء على كثرة مندرجاته فاصبح والحالة هذه لا يمكننا ان ينقضي في هذه الجلسة .

شمس الدين بك - اذا كان لا يمكن تلاوته في هذه الجلسة فليتل بالجلسة الآتية فوافق المجلس على ذلك

نجيب بك ابوشعر - التي مع موافقتي على صرف النظر عن تلاوة محضر الجلسة الماضية اولاً لخروج كثير من المباحث عن الصدد ثانياً من المذلل الذي ابداه سكرتير المجلس من عدم تمكنه من تدوين محضر الجلسة .

ولا بد لي قبل ان نبدأ في المذاكرة في مواضع هذه الجلسة ان الفت نظر فخامة الرئيس والاعضاء المحترمين الى بعض قصور فهم عن بعض اللجان ولا سيما اللجنة الادارية المنوط بها امر النظر بالشكايات التي تقدم من قبل الشعب والتي اذكر بان المجلس لم يبت حتى الآن بأية شكاية احيلت على اللجنة الادارية خلال الدورة الاستثنائية الاولى والدورة العادية الاولى والاستثنائية التي تلتها وهذا امر يستلزم النظر ويوجب الاستغراب ثم لي ملاحظة ثانية : ان اللجنة المنوط بها رفع الرد على خطاب العرش السامي للاعتاب السنية لم تتم بمهمتها حتى الآن ولا ادري كيف يمكنني ان افسر هذا الفصل اذ نرى ان سمو الامير يطالع الرد على خطابه السامي في معظم الجرائد قبل ان يرفع اليه والملاحظة الثالثة : قد بلغنا بارت بريقيات احتجاج على مجلسكم العالي وردت لسمو الامير العظيم وفخامة رئيس الوزراء ولدولة المتمدن البريطاني ومجلسكم العالي فما هو السبب في عدم عرض هذه البرقية حتى الآن على المجلس للبحث فيها توفيقاً للنظام الداخلي ؟ والملاحظة الرابعة : هي اهم الملاحظات التي تقدمت :

تداولنا كثيراً في امر الوضع الحكومي الحاضر الشاذ وبالجملة فور مجلسكم العالي رفع مضبطة بهذا الشأن للاعتاب السنية ثم جرى انتخاب بعض الزملاء المحترمين لوضع نص هذه المضبطة وطرحها على المجلس للنقاش فيها .

فهل اجتمعت هذه اللجنة حتى الآن ووضعت النص واذا كانت قد اجتمعت ووضعت فامضى هذا التأخير لا سيما القضية حيوية وهامة جداً ؟

فاذا كان وضع نص مضبطة مثل هذه يستغرق مثل هذا الوقت وربما انتهت الدورة العادية الثانية ولم تنجز اللجنة مهمتها فكيف يمكننا اذا تعديل المادة (٢١) من الدستور لفتح وضع نص التعديل في المجلس ثم نرفعه للاعتاب السنية ثم يمر بدوره الثالث اعني يفتقر بموافقة الدولة البريطانية حسب نص المعاهدة ؟

فهذه ملاحظات هامة كان لا بد لي من ابدائها فارجو فخامة الرئيس الفت نظر اللجان المنوط بها هذه الملاحظات حتى يتمكن المجلس من تجاوز بعض الاعمال المعقدة للبلاد ولا نضيع الوقت بالثقل والقال والسلام :

شمس الدين بك - ان الاخ ابوشعر بك تحامل علينا في بعض المواضع . ان عدم قراءة الضبط بالنسبة لما ابداه السكرتير موافق اما اللجان : اللجنة المالية : تقدم اوراقها للمجلس دوماً في كل انتظام اما اللجنة الادارية : لا يوجد عندها ما يستوجب التأخير على ظني . اما قضية الاحتياج فاذا وقع فكان من الواجب على سكرتير المجلس ان يطلعنا عليه واما ما قبل بشأن الوضع الحكومي فقد اجتمعت اللجنة واشتغلت في هذا الامر الهام .

نجيب بك ابوشعر - وهل اجتمعت هذه اللجنة ولو اجتماعاً واحداً حتى الآن ؟

شمس الدين بك - نعم اجتمعت كثيراً !

الرئيس - فلنبدأ بالعمل عندنا بقية قانون سرقة مواد السكة الحديدية .

ابراهيم بك هاشم - (بعد ان قرأ للنسبة الثالثة التي كانت قرأت في الجلسة الماضية اردف قائلاً) من المعلوم ان سرقة اموال السكة الحديدية في كسرة باقى الاموال يجازى عليها بقتضى احكام قانون الجزاء وعقوباتها متنوعة بحسب الظروف التي تحيط بقضية السرقة وكل من وجد في حوزته شيء من مواد السكة الحديدية يعتبر سارقاً واعتقد ان الحصول على المواد المشروقة من مواد السكة الحديدية من انتهل مما لا يكون فاذا طهر الموقفي الحكومة بمثلثة موطن سكة الحديد مادة من موادها عند احد الناس لا يفتش في أنه يوم اخذ على لاجئها في حوزته الا ما نابت أن اخذ لهذه المواد كان قبل ١٩ نيسان سنة ١٩٢٨ التي قبل فيشور المشور فانما لم يجب ان يتخذ لهذه المواد وقع فيل هذا التاريخ يتخذ سارقاً وبالتالي يتلقى احكام قانون الجزاء .

واعتقد ان اثبات مواد السرقة ان كانت قبل ذلك التاريخ او بعده من اصعب الامور ومع ذلك اذا لم يتمكن من الاثبات من ان السرقة وقعت قبل ذلك التاريخ لاشك انه من صلاحية المحاكم ان تحكم برد المواد المسروقة

فتنأ لهذه الحالات يعني استعادة المال من الآخذ الذي ربما يكون قد استعمله وتخليصاً له من ان يكلف بان يثبت ان الآخذ وقع قبل صدور العفو العام وضعت هذه المادة .
ولا شك ان هذه المادة هي في مصلحة الدين يوجد في حوزتهم اشياء من مواد السكة الحديدية اذ انه اذا كان الآخذ قد ضم هذه المواد التي اخذها الى بنائه ترك له ولو كان الآخذ بعد تاريخ العفو العام ولاجل مبدأ لوضع حد لخدمواد السكة الحديدية قد اشترطت هذه المادة على الآخذين ان يقدموا بياناً للمصرف بمواد السكة التي يجوزتهم وبين لم موعداً لاعطاء هذا البيان فبعد مرور هذا الميعاد اذا ضبط من احد الاشخاص شيء من مواد السكة ينظر الى البيان الذي قدمه الآخذ نفسه فاذا كانت هذه المادة مدرجة في ذلك البيان فلا يعاقب بل تترك تلك المادة للآخذ اذا ضمها الى بنائه او تسترد منه استرداد اذا كان لم يستعملها .

وقد سمحت من بعض الاعضاء انتقاداً على تكاليف الآخذين لتقديم استمارات ملصق عليها طوابع حسب الاصول .
ومن المعلوم ان قضية الطوابع ليست هي المقصودة في هذا الموضوع فاذا كان رأي المجلس حيف على الآخذين في ذلك فيمكننا تغيير تعبير الاستدعاء بعبارة (بيان) بلا طوابع .
شمس الدين بك - اريد ان اجلب نظركم الى شيء يا ابراهيم بك ، ماذا تننون من وضعكم هذا الاسم لهذا القانون ؟

ابراهيم بك - سرقة مواد السكة الحديدية المجازية .

شمس الدين بك - لماذا لم تكتب هذه الكلمة ؟

ابراهيم بك - فلتكتب !

شمس الدين بك - لن هذه السكة ؟

ابراهيم بك - لن كانت تكن فكل من يآخذ شيء من موادها يعاقب

شمس الدين بك - لا يسدي اذا كانت الحكومة فتتغير الوضعية .

ابراهيم بك - اعتقد ان الوضعية واحدة بالنسبة لقانون الجزاء .

شمس الدين بك - اذا كان للمال مالي شيء . واذا كانت من الاموال الاميرية شيء اخر

وخصوصاً اننا لانعرف عن ادارة هذه السكة شيء ولا نعرف لمن هي وما نسبتها للحكومة ولم نرى لها موازنة في السنة الماضية ولا وردت علينا هكذا ميزانية لانعرف عن كيفية تعيين موظفيها هل هم تابعون لقانون الموظفين المعمول به في شرق الاردن ام لا فاذا كنا نجعل كل شيء عن ادارة هذه السكة فكيف يمكننا ان نضع لها قانون يجازي الاهلين ؟

ابراهيم بك - هنا القصد تخليص الناس من الجزاءات .

شمس الدين بك - ارى ان تترك هذا القانون الان وتستعمل اولاً عن كيفية ادارة هذه السكة

وعن قوانينها وعن كيفية موظفيها .

ابراهيم بك - قد وضع هذا القانون لاجل مواد السكة الحديدية الموجودة في حوزة الاهل سواء كانت هذه السكة وقف او للحكومة او لغيرها .

نجيب بك ابو شمر - سبق وعرضت في هذا المجلس بان اعطائي رأي بجموع القوانين غير جائز حسب المادة الثلاثين من النظام الداخلي الى ان يتم البحث في كل مادة على حدة .

اما الآن ونحن بالمادة الثالثة فاول شيء يتبادر للذهن هو ما الموجب لوضع مثل هذا القانون ثم من الذي يقترح وضع مثل هذا القانون مع ان مواد السكة الحديدية المجازية التي سبقت او اعتدى عليها في سني الاحتلال وقبل تشكيل الحكومة الوطنية اعني من اواخر سنة ١٩١٩ حتى ١٩٢٠ وبعد ذلك التاريخ لا يحتمل ابداً بان يكون قد اعتدى على اي او مال من اموال السكة لا سيما وقد شكل صاحب السمو الملكي حكومة عربية في شرق الاردن وكان من اللطيف والمعتول ان نحافظ على قدر الامكان على اموال الامة وعلى اموال الشركات والإفراد .

ثم في ١٩ نيسان ١٩٢٢ صدر العفو العام بكل جريمة وقعت قبل هذا التاريخ يكون قد شملها العفو اما من جهة العقوبة فقد انتهى الاشكال واما من جهة المال المسروق وهذا على ما اظن هو الذي سبب لوضع مثل هذا القانون فبما جميع المواد التي اخذت في التاريخ التي بينها استعملت كلها لوجها في البناء ولا اظن انه يوجد لإهالي شرق الاردن سكة حديدية ثانية او ترزية حتى تؤخذ وتستعمل ، وغير محتمل ايضاً ان يكون لدى الاهلين اي مواد من مواد السكة الحديدية غير مستعملة فتكون بهذا القانون قد وضعتا شغلاً للإهليين بلا دواع ولا مبرر قانوني ما دام ان هذه المادة تنص على تسلم ادارة سكة حديد المجازية بالمواد التي استعملت بالائنة ولكن ربما توخيت ادارة السكة الحديدية المجازية من طلب وضع مثل هذا المشروع نتيجة واحدة وهي معرفة كمية ما سرق لها من المواد .

فاني ارى النتيجة بان وضع مدة للتسجيل او اجبار الاهلين لتسجيل هذه المواد هو امر غير قانوني وفي غير مصلحة الاهلين ومناف للمعروف العام .
نظمي بك - انا ارى انه يجب علينا ان نضع كل مادة فائدة بالرأي بعد تلاوتها ونم بوضع القانون بجموعه فان لم يصادق عليه فيرد .

ابراهيم بك - ان نجيب بك بحث عن العقوبة التي تترتب على الذين تكون سيغ حوزتهم شي من مواد السكة الحديدية ولكن يجب علينا ان نبحث في الامر الواقع وهو هل ان الشخص الذي بيده شي من مواد السكة يحكه ان يحتفظ بها اذا لم تقبل هذه المادة

لا شك اذا ظفرت السكة الحديدية بشي من موادها تأخذ بالقوة وتخرجها من السقوط مع ان هذه المادة تحفظ للأخذ هذه المادة .

نجيب بك ابوشمر - ان الاهلين الذين ليسهم اي مادة من مواد السكة الحديدية قد استعملوها في الابنية كما قلت ومن الوجهة القانونية كما تفضل عطوفة وزير العدلية وربما تمكنت ادارة السكة من استرجاع هذا المال المنهوب ولكن ما دامت المادة تنص على ابقاء هذه المواد للاهلين دور اي مقابل فالداعي لتسجيلها بفرداتها وازعاج الاهلين ويمكن القول بانه لم يحدث اي تعدد على مواد السكة الحديدية بعد الغزو العام .

ابراهيم بك - ان الداعي لوضع مثل هذا القانون هو لكي نعلم اذا كانت هذه المواد المسروقة اخذت قبل او بعد نشر هذا القانون .

نجيب بك ابو الشر - اما بعد فهذا غير جائز .

ابراهيم بك - لماذا غير جائز ؟

نظمي بك - اولاً يجب علينا البحث عن كيفية تسليم القسم المائد لشرق الاردن لهذه الادارة من سكة خط الحجازي والشروط للشفقة عليها بين الحكومة وبين هذه الادارة ثم ان هذه الادارة استلمت هذا القسم من الحكومة بناء على شروط منها ان تموض على جميع الموظفين السابقين فيها اذا لم تستخدمهم فلم تسلم ذلك ثم ان المواد التي كانت اخذت من قبل الاهلين اخذت قبل ان تسلم هذه الشركة هذا القسم من الخط فهل للحكومة ان تملنا عن الشروط التي سلمت بموجبها هذا القسم من الخط الحجازي لهذه الادارة القائمة الان على رأس العمل ؟ ثم ان هناك كثير من القضايا في دوائر العدلية تعلق في هذه الادارة وماهيتها . فن قائل انها شركة تجارية ومن قائل انها غير ذلك

هذا ما اردت من الزملاء المحترمين ان يهتموا به ويبحثوا عنه .
ابراهيم بك - ان هذا القانون لم يوضع لتبيين وضعية هذه الادارة من جهة انها وقف او مال للحكومة او الشركة او غيره بل القصد كما عرضت هو لنفع الاهلين .
نظمي بك - ان ما قاله عطوفة وزير العدلية هو حق والمشرع قبل وما علينا الآن الا ان نبحث فيه مادة فائدة ونم عند وضعه بالرأي باجمعه فان لم يقره المجلس فيعد مرفوضاً .
نجيب بك ابوشمر - سألت وزير العدلية عن مقترح هذا القانون

عوده بك - ان تردد بعض الزملاء من قبول هذه المادة او هذا القانون في الرغبة في بادي الامر للعرفه لمن هي ملك هذه السكة الحديدية ؟ فهل هي ملك الحكومة او وقف اسلامي كما هو معلوم ؟ وفي الحقيقة انها نظرية عالية جداً الا اني ارى من الدليل ومن النتائج المثرة ان يضع احد الاخوان سوا الا خاصة تأخذ عليه جواباً خاصاً من الحكومة واما البحث في هذا القانون والمناقشة به من حيث النتيجة ان كانت السكة الحديدية ملك الحكومة او كانت وفقاً او شركة اجنبية . ومما كانت صفتها فهو مفيد لهذه البلاد واظن اذا كنا هذا القانون يسجل علينا اننا نصلنا عن حقوقنا من السكة الحديدية الحجازية المذكورة فان هذا القانون لا يتناول إيجاباً أكثر من التي شرعها وزير العدلية من حيث المنفعة للاهلين ثم ان لو فرضنا ان مدير ادارة السكة الحديدية قام ورفع قضية على بعض الاهلين الموجود ليسهم شي من مواد السكة الحديدية مستعملة او غير مستعملة وادعى ان هذه المادة سرقت حديثاً بعد الغزو العام وطلب استردادها وهدم البناء الذي يضمها وبجازة سارقها ماذا ستكون النتيجة باري ؟ هل يجلس هذا الشخص الآخذ من العقوبة ومن هدم بنائه ؟ لهذا السبب وجدت هذه المادة لتقليص هذا الشخص من الوقوع بالاضرار للمادية والمعنوية لذلك ان قبولنا لهذا القانون سيكون مفيداً من الجانبين المعنوية منها لحفظ حقوقنا المتعلقة بهذه الادارة والجهة الثانية للمادية هو ان القانون مفيد ونافع للبلاد ولذلك اقترح وضع هذه المادة بالرأي .

نظمي بك - اختلف الزميل في نظريته الاولى وهي ان المجلس لو رفض هذا القانون لا يحمل على انه اراد ان يحول دون اوصول الحق الى مستحقه ذلك لان السكة الحديدية فيها اذا ادعت حقاً لا يوجد في الانظمة الآن ما يمنعها من الادعاء في هذا الامر .

والظن به الثانية القائلة بانه هل من مانع يمنع ادارة السكة الحجازية من استرداد ماخذه من المواد المأخوذة فالجواب على ذلك لا مانع ولكن هنالك قيود اهمها ان تثبت ادارة السكة بان هذه المواد هي ملكها وسرقت منها . واعتقادي ان أكثر المواد المسروقة اتصلت اليهم قبل ان

تسلت هذه الادارة مالياً الآن من المواد ولذلك ارى انها لا تملك حق رفع الدعوى والمطالبة بمواد مسروقة اخذت قبل ان تظهر هذه الادارة الى عالم الوجود .

محمد بك الانسي - ان النقاط التي بينها نظمي بك هي مهمة جداً لان الخط الجديد كانت ادارته عائدة للترك ثم انتقلت للحكومة السورية العربية ثم انتقل الخط للحكومة الاردنية العربية قسماً معيناً من جميع ماسبق لهذه السكة الجديدة كان في عهد الترك واما الانقلاب وثمان زمن الحكومة النضالية في حين ان ادارة السكة كانت لا تملك من الارشيد شيئاً .

وارى ان للمادة الثالثة تين الوقت الذي يجب ان يقدم فيه الاستعداد للتصريفين ولذلك ارى ان تكون هذه المادة اوسع ثم ان النقاط التي بينها الزميل شمس الدين بك في قانونية وخصوصاً نحن في حكومة اعترف باستقلالها من امده غير بعيد وان اردنا ان نضع قانون يملق في هذه السكة يجب علينا ان نعلم ما هي علاقة هذه الشركة بالحكومة الحاضرة . اما وضع قوانين لدوا لترا لتعلم درجة ارتباطها فهذا عمل غير مرغوب به ولذلك اؤيد نظرية شمس الدين بك ونظمي بك .

عوده بك - ان ما يطلب هو قبل وضع هذا القانون موضع العمل ان ادارة السكة الجديدة هي ملكا لنا وعلى هذا لاختبار نضع هذا القانون ذو الفائدتين الأولى بحفاظتنا بالادعاء باحتيانتنا في هذه الادارة والسكة الجديدة والثانية رفع الاضرار ومنع العقوبة عن الاهلين وكمايتهم مؤنة الحاكم والاصاب والتفتات الطائفة

عبدالله بك الكليب - من المعلوم ان ادارة السكة الجديدة ستسمح للاهليل بكافة المواد لاجل ان تمنح اخذ المواد بالمستقبل كما يفهم من هذا القانون اذا ما لانع على ادارة السكة ان تضع اشارات على المواد المسروقة سابقاً لتعرف المواد المأخوذة حديثاً لتطبيق احكام قانون الجزاء .

شمس الدين بك - هل هذه الادارة تابعة للحكومة وموظفها يسري عليهم قانون الموظفين وابن ميزانيتها لتدقق قبل النظر في هذا القانون ؟

عوده بك - من الواجب علينا ان نضع سؤالاً لنسئل الحكومة به نستفسر منها بلزوم ضم هذه الشركة للحكومة

شمس الدين بك - ونحن نؤخر الاشتغال في هذا القانون الى ما بعد ان ينشل السوال محمد بك الانسي - نحن نطلب تأجيل المذكورة فقط لاجل ان لا تدفع البلاد الاموال الطائفة لهذه الشركة لئلا نهد عجزها .

شمس الدين بك - لا يستغرب ان تسجل علينا هذه الشركة نفقات عجزها بحساب الكيلومتر من هنا الى الحدود الحجازية فيما اذا قبلنا في هذا القانون

نظمي بك - ان الزميل عوده بك هو احد اركان الحكومة السوولين عمائم بقانون دائرة المراقبة ووعدتنا الحكومة ان تقدمه اليانوي دائرة تعرض ميزانيتها على هذا المجلس فكيف بما يتعلق في هذه الادارة التي لم نرى في اعيننا ميزانية لها ؟

عوده بك - اما سوالي نظمي بك فانا احيل الجواب لمطرفة السكرتير العام شمس الدين بك - نريد ان نؤجل البحث حسب اقتراح الانسي بك لبيتنا قف على موقف الحكومة تجاه ادارة السكة الجديدة وعوده بك يجب ان يتعرف ان هذا الخط هو وقف صحيح فخامة الرئيس - اضغ اقتراح التأجيل المقدم من قبل الانسي بك فوافق المجلس على ان يؤجل البحث في قانون سرقة مواد السكة الجديدة .

فخامة الرئيس - عندنا مشروع قانون مشاريع القرى .
ابراهيم بك - المادة الاولى - يسمى هذا القانون قانون مشاريع القرى لسنة ١٩٣٠ او يصلح به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

قبلها المجلس
المادة الثانية - في هذا القانون تشمل ثلة (متصرف) قائم مقام وتشمل كلة (قرية) للمدينة او العشيرة .

قبلها المجلس
المادة الثالثة - على اهالي القرية الذين يرغبون في القيام بمشروع لمنفعة تلك القرية على نفقتهم الخاصة ان يقدموا طلباً الى المتصرف يحتوي على تفصيلات المشروع المقترح عمله وتقدير نفقاته وان الاهالي يوافقون على القيام بنفقاته المذكورة

قبلها المجلس
المادة الرابعة - على المتصرف ان يعلن الخربة بطلب الواقع وان يتحقق منها اذا كانت هنالك اعتراض على القيام بالمشروع بسبب وجود ضرائب مستحقة على اهالي القرية الى الحكومة ولم تدفع وان يرجع الامر الى رئيس الوزراء لبيت فيه اذا وقع اعتراض من الخريضة على ذلك المشروع

قبلها المجلس

ديكتة اصبه الخليل

المادة الخامسة - اذا لم يقع اعتراض من الخزانة او اعتوضت ولكن رئيس الوزراء لم يقر الاعتراض الواقع فعلي للتصرف ان توجه الى القرية ويدعو المختارين والشيوخ ويتذاكر معهم في الامر وعليه ان يثبت من مقدرة الاهالي على القيام بنفقات المشروع ومن تحييد اكثرهم اياه ثم ينظم ضبطاً بالاجراءات ويوقع عليه الاشخاص الحاضرون او يجتمونه قبلها المجلس

المادة السادسة - اذا رأى للتصرف بعد زيارته القرية ان المشروع مستحسن وان معظم الاهالي تحبذ فعله ان يقدم الى رئيس الوزراء تقريراً مفصلاً بالأمر لاصدار التعليمات وعلى رئيس الوزراء ان يحيل التقرير على الدوائر ذات العلاقة وان يحصل على تقدير بنفقات العمل من مدير النافذة ومن ثم اما ان يرفض الاقتراح او ان يصدق عليه بموجب الشروط التي يراها

عبد الله بك الشريدي - اننا لا ارى لزوماً لان نجعل لمديرية النافذة اقل مداخل في مشاريع القرى لانه كما لا يخفى على حضرات الاعضاء الكرام المحيط تأثير عظيم فلوفرنا ان قرية ما اراد اهليها ان يؤسسوا مدرسة خصوصية او بناء جامع وبموجب نص المادة السادسة من قانون مشاريع القرى لقدرة قيمة بناء تلك المدرسة بمعرفة مديرية النافذة فما لا شك ولا ريب فيه لتضاعف قيمة ذلك البناء بموجب هذا التقدير لدرجة لاحتاجل ماديات اهالي تلك القرية ومن جراء ذلك تضطر الاهالي من ترك تأسيس هذا المشروع التام الحيوي والسبب بذلك لان المهندس بقدر قيمة البناء بنسبة الابنية ذات القيم الباهظة او بنسبة ابنية المحيط الذي هو فيه في حين ان قيمة بناء في عان لا تقل عن ثلاثة اضعاف قيمة بناء يعادله في القرى وانني لا ارى شيئاً يقل قيمته في العاصمة اكثر من الجنيه الفلسطيني وهذا بعكس ما في القرى فليس لكل شيء قيمة عدا عن الجنيه الفلسطيني الذي لا يمكن له قيمة ينظر للمهندس المسمى اليه اذ انه يظن بان الفلاح تأثبه للوارد في اواخر كل شهر كما يتقاضى حضرته رواتبه الشهرية وبما ان الأمر هو خلاف ذلك بل كثيراً ما شهدت من بعض الاهالي يضطرون لبيع اراضيهم لتأدية ما عليهم من الاموال الاميرية فكيف والحالة هذه نجعل الاهالي الذين يودون تأسيس مشروع تحت سلطة مديرية النافذة التي ستكون ضربة قاضية على تأسيس المشاريع في القرى اذكر لحضراتكم انها السادة شيئاً من هذا القبيل وهو انه لتقديم تقريراً من مدير مدرسة ديواني سيد الأوغوجية لمدير ناحية الكورة به يطلب التوسل مع من يلزم لترميم تلك المدرسة فاستوضع مدير الناحية من مصلين البناء الموجودين هناك عن مقدار البرامج التي يمكنهم ترميم هذه المدرسة بها فطلبوا مبلغاً لا يتجاوز الثلاثين جنيهاً فكما لا يرغب

على درايكم بان الذي يراه الحاضر لا يراه الغائب ولكن المدير المسمى اليه له تام الوقوف على ما حاق بالاهاليين من الضيق الاقتصادي فلر يساعده وجدانه على طرح هذا المبلغ الضئيل على اهالي القرى ذات العلاقة بهذه المدرسة بل ثبت لان تقوم النافذة بهذا العمل فجرت الخابرة مع من يلزم فاستمرت النتيجة عن ارسال مهندس من قبل مديرية النافذة واجرى تقديره المسمى وقدم تقريراً للمديرية يلزمهاية وثلاثين جنيهاً فلسطينياً عندئذ صدر الجواب من المديرية بالشار إليها بعدم وجود مخصصات كافية لترميم هذه المدرسة وعقب هذا الأمر اقترح آخر يلزم تحصيل هذا المبلغ من القرى ذات العلاقة في المدرسة وفقاً للمادة الخامسة عشر من قانون المعارف التركي على ما اظن فوقف مدير الناحية وقفة المختار ان المدرسة اذ لم تترمم بالنظر لقرب موسم الشتاء تصبح خاربة فضلاً عن ما سيحصل للتلاميذ مهدد بنحط الهدم وبيناً لم الحالة الفلاح الياس الفقير لكنه تدارك الأمر وجمع مختاري القرى ذات العلاقة وقرروا بطرح اعانة لا تزيد عن الاربعين جنيهاً وترعت المدرسة بذلك المبلغ الطفيف فلو كان لدى النافذة نفق للاهاليين لقدرة مقدار ما يلزم من المصاريف لذهب المهندس للكورة ولا يابه واذا وجدت بأنه ينقص عن المبلغ المطلوب تساعد الاهاليين بهذا المصروف وتقول ليس بوسع النافذة تدفع اكثر من هذا المبلغ وليطرح بقية ما طلب على الاهاليين لذلك لاقية بعكس اسمها لا ارى لزوماً لتدخلها في مشاريع القرى ونجعل للمشاريع الحيوية تحت رجمتها شمس الدين بك - يريد ان يقول عبدالله بك ان مهندس البلديات اصلح لمصلحة الاهاليين من مدير النافذة

ابراهيم بك - ان للمادة السابعة عشر لم تجمل ذكر مهندس البلديات اذ كانت القرية لها بلدية لان مهندس البلديات سيقوم بكل ما يقوم به مدير النافذة في هذا الشأن اما البلاد التي لا يوجد فيها بلديات فمديرية النافذة تقوم بتقدير نفقات المشروع ومراقبة البناء والاثناء ومعاملة النافذة وتشرف على اتمام البناء على وجه اتم حيث لا يمكن للمهندس البلدي ان يذهب الى قرية ليس فيها بلدية من تلقاء نفسه لان البلدية ليست مكلفة باعطاء نفقات المهندس ليذهب خارج دائرة حدودها القانوني وهذا القانون وضع على هذا الاساس لتقسيم الاعمال بين البلديات والبلديات الذين لا يكونون شمس الدين بك - يمكن ان لا تجعلوا لمديرية النافذة سلطة العمل في المشاريع العمومية الاهلية البحتة

ابراهيم بك - ان سلطة مدير النافذة في هذا الصدد هي تقدير نفقات المشروع فقط مثلاً قال مهندس النافذة ان هذا البناء يكلف مائة جنيه منهم ان المشروع لا يتم الا بما يقارب مائة جنيه فتكون الاهاليين على بينة من الامر القائمين به

شمس الدين بك - ظلما القضية قضية تقدير نفقات ما للفرق اذاً بين مهندس النافذة ومهندس البلديات وظلما الناس رفعوا قمتهم من النافذة فما للمانع من خصص قضية تقدير النفقات بمهندس البلديات نظمي بك - قد يثق ان يكون كلام الزميل عبد الله بك بالنسبة للمدير النافذة الحالي ومهندس البلديات الحالي ولكن دعوا الامور تجري في نجرها حيث يمكن ان يكون خلف مهندس الحالي للبلديات اضر مما يتصوره الاخوان في مهندس النافذة بشأن التقدير.

نعيد باشا الصليبي - انا ارى لزوم ترك حق الحيار للاهلين ليدعون من يشاؤون مقتضيات العدل والانصاف ظلما للال والملم والمشروع مشروعهم هم احق باستيلاء من يرون من المهندسين ابراهيم بك - لو انتقوا على شيء لا بأس ولكن مع الاسف سيق الحلاف مستمر لان النصف مثلا يقبل والنصف الاخر لا يقبل.

نخامة الرئيس - ولكن اريد ان الفت نظر اعضاء المجلس الى قضية جهة تعيين نفقات مهندس البلديات فمن هو المسئول عنها واي مرجع من المراجع يجب ان نعملها ؟

شمس الدين بك - ان الاموال سواء كانت في صندوق النافذة او في صندوق البلدية فكها اموال الامة .

نجيب بك ابو شعر - انا ارى اذا كانت تقديرات مديرية النافذة بشأن اي مشروع كان باهظة فيمكن للاهلين ردها .

عبد الله بك الشريدي - فنكون بذلك قضينا القضاء المبرم على ذلك للمشروع الحيوي عوده بك - انا آسف جداً ان نقل الثقة بإدارة النافذة الى هذا الحد وليس بوسعنا ايضاً ان نغير نواب الشعب ان يضعوا قمتهم في ادارة هم غير واثقين بها ولذلك انا اخذ اقتراح سعيد باشا الصليبي بان نضاه الى هذه المادة عبارة اخرى وعلى الحكومة ان تستطلع اختيارهم بالمهندس الذين يرغبونه ليشرف على مشروعهم ائتمانين به وعلى ادارة النافذة ان توعد الى ذلك المهندس بالقيام في هذه الوظيفة وان تطليه ما يلزمه من الادوات والمهيات ليتمكن من القيام في هذا العمل .

نظمي بك - بما ان هذا العمل هو عمل حكومي فنحن كنواب الامة لا يمكننا ان نسمع من اخ لنا وهو من اعضاء هذه الحكومة رفع الثقة من ادارة النافذة مع انه هو من المسؤولين عن اصلاح دوائر الحكومة .

عوده بك - انا اريد انتخاب من اشاء وارجع من هو يلائم تنفقي الاقتصادية شمس الدين بك - اقتوح ان نضاه جملة او مهندس البلديات بهذا عبارة مدير النافذة عوده بك - طيب

ابراهيم بك - القضية كما عرضت هي قضية تقدير نفقات فقط ولا تحتاج لكل هذه المناقشات شمس الدين بك - ان مقصد عبدالله بك هو تشيئة المشروع فاذا كان قدر هذا المشروع زيادة عما يتصوره الاهلون فيضي عليه لان النافذة تقدر دائماً بالمائة اربعين زيادة عن المصروف الحقيقي ومع هذا انت يا حكومة لو تركت حق الاختيار للشعب ماذا يضرك ؟

ابراهيم بك - اروي في اين هذا المهندس الذي سيختاره الشعب ؟

شمس الدين بك - مهندس البلديات ياخذ مياومات ومهندس النافذة ايضاً والكل من اموال لو قلنا (مدير النافذة او مهندس البلديات) ماذا يضر ؟

ابراهيم بك - البلدية لا تدفع لمهندسيها مياومات عند خروجه الى القرى

نجيب بك ابو شعر - نعم انت البلدية غير مكنته بدفع نفقات لمهندس يذهب الي قرى في اقصى الشمال في شرق الاردن يكشف على اي مشروع ما

شمس الدين بك - اذا قلنا من المهندسين الذين تختارهم الحكومة ؟

ابراهيم بك - ان المهندسين غير باقين الى الابد سواء من النافذة او غيرها

شمس الدين بك - ان الله عز وجل الذي ابقى كل هؤلاء الناس في وظائفهم خمسة سنوات متعديات سيبي المهندسين ايضاً يا ابراهيم بك

نخامة الرئيس - اضع المادة بالرأي

ابراهيم بك - ضعوا بالنخامة الرئيس اقتراح النواب اولاً .

شمس الدين بك - انا اقتوح ان يكون مدير النافذة او مهندس البلديات على ان يكون حق الاختيار عائداً لاهل القرية .

الانسي بك - ارى ان تكون الجملة عبارة عن مدير النافذة او مهندس البلديات فقط .

عوده بك - انا اريد ان اجلب مهندس يسهل اموري لا ان يعطل مشروعي

نظمي بك - اذا نحن قلنا لانيريد الحكومة المخاضة ماذا ينفع لان الامر ليس بيننا والقضية ليست قضية اختيار ولذلك ضعوا بالنخامة الرئيس اقتراح شمس الدين بك القائل من مدير النافذة او مهندس البلديات بالرأي .

عبد الله بك - بما ان الطلب سيكون من اهالي القرى فالنفقات ايضاً تكون منهم .

نخامة الرئيس - وما المقصد من ارسال المهندس الا تأميناً لخدمة البناء وحفظ صحة الاطفال ان كان للمشروع بناء مدرسة او امور هندسية اخرى لا يمكن الاستثناء عنها فان انت هذا المانع على

يد مهندس نفسه او مهندس بلديات فكله سيان طالما القصد هو تقدير النفقات ورسم الخرائط الضرورية .

شمس الدين بك - اذكر فخلتكم بقضية صويلح فان للمهندس طلب مائتين وخمسين جنيهاً لاجل البناء فذعرت الاهالي وركت للمشروع بكلمة ثم هدام الله واتوا بعمل توفيق لاقامة البناء المطلوب به (٦٠) جنيهاً بدل المائتين وخمسين جنيهاً في حين ان تقدير المهندس كان لاجل غرفتين والبناء الذي اقيم غرفتين وليوان فطالعة عبد الله بك في محلها ومفيدة .

نظمي بك - ولكن عند التقدير بصورة باهظة لاني منع الاهلين من الاعتراض على تقدير المهندس .

فخامة الرئيس - النتيجة على اي شيء انتقمتم ؟

فوافق المجلس على اضافة جملة او مهندس البلديات على المادة السادسة .

المادة السابعة - اذا وافق رئيس الوزراء على الاقتراح فعلى المتصرف ان يبلغ المجلس البلدي والمختارين والشيخ هذه الموافقة ويبلغهم بنفقات المشروع التي قدرها مدير النافعة او مهندس البلديات ويطلب اليه ان ينظموا جدولاً باسماء الاهالي ميّناً فيه المبلغ الذي يرون ان يتبرع به كل من الاهالي هذه النفقات . ثم يقرر مقدار المبلغ الذي يرى ان يدفعه كل من الاهالي ملاحظاً في ذلك قدرته المالية بقدر الامكان بحسب ايراده .

قبلها المجلس .

المادة الثامنة - عندما يتم الجدول يدعي كل من الاشخاص للدرجة اسماءهم فيه الى التوقيع عليه او ختمه امام اسمه .

قبلها المجلس .

المادة التاسعة - اذا وقع الجدول او ختمه اشخاص تزيد تبرعاتهم اذا جمعت على نصف مجموع نفقات المشروع حسب قدرها مدير النافعة او مهندس البلديات فيعتبر الجدول قطعياً وملزماً لجميع الاشخاص المذكورة اسمائهم فيه اما اذا لم يوقع الجدول ولم يجمع هذه الصورة فيترك المشروع .

قبلها المجلس .

المادة العاشرة - عندما يصبح الجدول قطعياً بمقتضى احكام المادة السابقة لتستنسخ عنه نسخة تحتفظ لدى المختارين ويسل الجدول الاصلي الى المتصرف الذي يتزنب عليه ان يبلغ رئيس الوزراء لاستلامه الجدول المذكور .

قبلها المجلس .

المادة الحادية عشر - لا يباشر المشروع ولا تصرف نفقات له الى ان يجمع المبلغ الذي يرتأي رئيس الوزراء جمعه ويدفع الى الخزينة كذلك يبين التاريخ الذي يرى ان يدفع فيه الرصيد الباقي من نفقات المشروع .

قبلها المجلس .

المادة الثانية عشر - تجمع التبرعات بواسطة المختارين او الشيخ المذكورة اسمائهم في الجدول في الاوقات التي يبينها للمتصرف وعلى المتصرف ان يزود المختارين والشيخ بدفاتر مقبوضات تحتوي على نماذج وصولات وقسائم وعلى المذكورين ان يعطوا وصولاً من الدفتر المذكور عن كل دفعة دفعت اليهم ويقدوا تفصيلاتها في القسمة .

شمس الدين بك - اعترض على ان تكون الجباية بواسطة المختارين .

نظمي بك - هل يمكنك ان ترى احد يحافظ على منافع الاهلين اكثر من المختارين ؟

فخامة الرئيس - اضع للمادة المذكورة بالرأي .

قبلها المجلس .

المادة الثالثة عشر - على كل مختار او شيخ عشرة ان ينظم في آخر كل اسبوع بياناً في المبالغ التي استلمها خلال الاسبوع بين فيه اسماء الاشخاص الذين دفعوا تلك النفقات وتواريخها واعداد الوصولات المعطاة عنها وان يسلم هذا البيان الى محاسب المقاطعة مع مجموع المبلغ الذي حصله خلال اسبوع وعلى المحاسب ان يقيّد هذه النفقات امانة في دفاتر الخزينة .

قبلها المجلس .

المادة الرابعة عشر - اذا رفض شخص مذكور اسمه في الجدول دفع المبلغ المستحق عليه او قسم منه بعد ان طالبه المختار به فيحصل منه وفق احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية .

شمس الدين بك - اذا كان المختار سيحصل المبلغ فمن سيطبق مواد قانون تحصيل الاموال الاميرية ؟

ابراهيم بك - عجائب انتم تشكون من الجند وما من العساكر

قبلها المجلس .

المادة الخامسة عشر - اذا زاد المبلغ للصرف فعلاً على النفقات التي قدرها مدير النافعة او مهندس البلديات تقسم الزيادة على الاشخاص المذكورة اسماءهم في الجدول بنفس النسبة حسبها وزعت

بينهم في الاصل وتحصل وفق احكام المواد (١٢ و ١٣ و ١٤ السابقة) كذلك اذا نقص المبلغ المعروف فلا عن النفقات المقدرة فينزل المبلغ المتبرع به عن كل شخص مذكور اسمه في الجدول بذات النسبة و يعاد اليه اذا كان المبلغ المتبرع به قد حصل تماماً .

قبلها المجلس

المادة السادسة عشر - عندما يحصل المبلغ الذي يعينه رئيس الوزراء بمقتضى احكام المادة الحادية عشر من هذا القانون و يدفع الى الخزينة يباشر مدير النافذة او مهندس البلديات العمل لانجاز المشروع بمقتضى القوانين والانظمة المعمول بها في امور النافذة

قبلها المجلس

للمادة السابعة عشر - اذا رغبت قرية لما بلدية في ان تقوم بمشروع للمصلحة العامة سواء كانت تنفصلت هذا المشروع كلها على الاهالي او قسم منها على نفقة الاهلين والقسم الآخر على البلدية تقوم البلدية مقام الخاتير والشيخ فيما يتعلق باعداد قائمة للتبرعين وتحصيل التبرعات وتدفع هذه التبرعات الى صندوق البلدية اما نفقات العمل فيقدها مهندس البلديات و ينفذ المشروع تحت اشرافه

نظمي بك - اقترح ان يستبدل اسم القانون بقانون جمع الاعانات للمشاريع العامة بدل قانون مشاريع القرى على ان تصحح المادة الاولى على هذه الصورة .

نظام الرئيس - مارأيكم باقتراح نظمي بك ؟

قبل المجلس تبديل اسم القانون بقانون جمع الاعانات للمشاريع العامة وتصحيح المادة الاولى منه على هذه الصورة .

نظام الرئيس - اضح الان مجموع القانون بالرأي .

فوافق المجلس على قبول مجموع القانون .

نظام الرئيس - عندئذ مشروع قانون تقسيم اراضي خربة ادر فليقرأ .

نفس الدين بك - اليادي مشروع قانون ادر قانون لم يسبق له مثيل في عالم القوانين يوجد خلاف بين طوائف متباعدة في الكرك على قطعة ارض او على بئر ماء وغيره من الاموال الغير منقولة وقد انتخب متصرف الكرك بل عين حكماً لحل هذا الخلاف بين اصحاب الاستحقاق في خربة ادر ثم الحكم حكم بين اهالي ادر فان كان الحكم حكم وفقاً للقوانين المرعية بحق التصديق على حكم الحكم هو من اختصاص الحاكم النظامية ومن المعلوم لدينا ان الحكم بين وينتخب من قبل المختلطين او

للتنازعين على ارض او على شيء آخر ولكن تعيين متصرف الكرك حكماً لحل الخلاف بين المتنازعين يخالف المنطق والقوانين المرعية حيث ربما وجد بين اصحاب الاستحقاق من لا يوافق على هذا الحكم وربما وجد بين الحكم عليهم من هو معنوه او محتون او غيبي او غائب ولا يسري عليه حكم القانون فكيف يمكننا اذا ان نضع قانوناً فيقاعة هذا المجلس يحرم العاجز واليتيم والمفقود او الغائب حق الادعاء بما يستحقه من الاراضي او غير ذلك فمن يدورنا الان اذا اردنا ان نصادق على هذا القانون نكون حددنا صلاحية المحكمة الابتدائية او الصالح مع انها لها صلاحية الحكم انا شخصياً لا اختلف حل الخلاف بين المتنازعين ولكن لا ارى ان اشد على المنطق واحرم بذلك حق شخص آخر .

يوجد بيننا في قاعة هذا المجلس حقوقون مثليون اولم ابراهيم بك وبدمم يأتي عوده بك القوس وبالدرجة الثالثة والارابعة انا ونظمي بك ونحبيب بك ابوشمر وشاكتنا كيف يمكننا ونحن وكلاء دعاوي مهنتنا تدقيق المسائل القانونية والمداخلة عن الظلم فبعد هذا كيف يمكننا ان نسي لمهمات الوفاء الناس من حقوقهم المشروعة المتعلقة في تحكيم خربة ادر . فلما ارجوان يقوم ابراهيم بك هاشم خطيباً فينا وبين لنا مطالعته القانونية في هذا الصدد وفيما اذا كان لنا صلاحية تصديق حكم محكمين صدر عن محكمين عينهم متصرف الكرك بالثبات ثم بتلي علينا عوده بك مطالعته القانونية فبعد نظمي بك ونحبيب بك والكلمة الاخيرة لي .

عوده بك - اتجاسر على الكلام قبل معالي وزير العلية معتذراً من معاليه نظراً لوقوفي التام على هذه القضية التي اوجبت وضع مثل هذا القانون ليعرض على مجلسكم هذا المقرر لاشك ان مجلسكم المقرر يتم في الدرجة الاولى بتوطيد الامن بين الافراد والجماعات وبهذه المناسبة اود كد لحضراتكم بانه لولا الاراضي بالكرك لا يفتى عشرة بالمئة من الدعاوي للقاعة بجمام الكرك ولتلك

من الواجب المهتم على مجلسكم ان ينظر الى هذا المرض الساري الفتاك ويضع له علاجاً شافياً . فيمكن ان اشرح لكم هذا المرض وعليكم ان تتصوروا علاجاً له اذا وجدتم غير هذا العلاج . ان الاراضي بالكرك يتصرف بها اهاليها على شكلين الشكل الاول مايسمونه الاراضي للملوكة المائدة للاشخاص المتنتقة اليهم من اجدادهم او تلقوها بالبيع والشراء او بطريق اخرى .

والشكل الثاني : الاراضي التي تسمى لها المشايع او الشالية احياناً تملكون باسادتي بان تصرف اهالي الكرك بالاراضي المشايع تختلف عن بقية الاراضي المشايع السائرة لان بقية اهالي بلاد الامارة اذا تصرفوا بقطعة ارض مشايع يكون معلوم عدد المتصرفين بها ولكن بالكرك الامر خلاف ذلك وبصورة شاذة لا يمكن تطبيقها على قانون من القوانين لان اراضي الكرك المشايع تقسم بين فريقين

من الكرك من شرايقه وغرابيه والمسيحيين ومن ثم كل تقسيم اراضيها بين عشائرها وتلك العشيرة تقسم حصتها من الاراضي بين الحانات الموجودة في تلك العشيرة فاذا خرج واحد من تلك الحانة عن اخيه او عن ابيه وشكل خاتمة مستقلة فعلى العشيرة ان تفرز له قطعة ارض مستقلة واذا مات احد رؤساء الحانات ولم يبق له خلف من الذكور فغائته تندمج في اراضي العشيرة وتصبح ملكاً لها فهل لدينا قانون يطبق هذا الشكل من التصرف واذا نظرنا الى هذا التصرف الشاذ نرى الدعاوى مستمرة بين الافراد والجماعات والذكر في السنة الماضية سنة ١٩٢٩ بسبب اختلاف الاراضي بسبب خربة ادر جرت وقائع دموية سببت عدة جروح وسببت حبس فائزين شخص من المسيحيين

شمس الدين بك - يجب ان لا تذكر كلمة مسيحيين في هذا المجلس

عوذه بك - (مداوماً) ولذلك وقعوا القضية والمحامون في حيرة من امرهم في شأن حل هذه الخلافات العجيبة فيها برع القضاة بتفسير عليهم الوصول الى حل هذه المشاكل بسبب هذه التفسيرات التي ما انزل الله بها من سلطان ولذلك ما من وسيلة لحل الخلاف الا التوفيق بين الطرفين لانتخاب حكماء له اطلاع واسع على العوائد وكيفية التصرف وروحيات البلاد ولذلك حكومة الكرك لم تعين حكماً من تلقاء نفسها بل ان اهالي خربة ادر اجتمعوا واتخذوا اكبر مشايخهم واكثرهم خبرة لحل هذا المشكل الذي هو من اكبر المشاكل .

ولا ينبغي ياسادتي ان مشايخ البلاد اعرف بكثير من القضاة المبتئين من قبل الحكومة لمعرفة الداء والدواء وعلى هذه الصورة التجثوا الى التحكيم بعد موافقة الحكومة فذهب الحكمون ونزلوا بتلك الاراضي المختلف عليها واستمعوا اقوال جميع من لهم علاقة في الامر ومن ثم قسموا الاراضي ونظروا بذلك تقريراً منفصلاً موقفاً عليه من جميع وجوه البلاد وقد جرى تصديقه من قبلهم

الا ان مأمور التسجيل لم يتمكن ان يسجل هذه التقسيمات بناء على هذا التحكيم ما لم يكن بين بنية قانون يرفع عنه المسؤولية فاضطرت الحكومة لوضع هذه الصيغة التي بين ايديكم وبهذه المناسبة اريد ان اعرض على مجلسكم الموقر منافع التحكيم لا سيما في بلادنا عامة والكرك خاصة .

ان كثيراً من الحكومات ادركت منافع التحكيم وقبلت به بصورة واسعة وتركزت حق الاطلاق يد الحكامين يقتضي رفاه الحكامين ومنعت عزل الحكامين وقد قبلت به الحكومة البريطانية سنة ١٨٨٢ ومن ثم تبنتها الحكومة الفرنسية ودرجت بهذا الاصول بالمادة (١٠٠٨) في فصل اصول التحكيم وخكومة مصر ايضاً قبلت اصول التحكيم الواسع يقتضي قانون تجارتها وفي ٢٤ ايلول سنة ١٩٢٠ ان اكثر الدول الكبرى قبلت اصول التحكيم الواسع ووضعوا عهداً بذلك

ودونوه في بروتقول في (٢١) دولة كبرى بما فيهم الدولة المنتدبة به بانه ثبت لنا من التجارب ان الزمان اصبح الآن زمن عمليات ولا يتوقف على النظريات وجاء في البند الاول في ذلك العهد ان كل هذه الحكومات تعترف بصحة التحكيم الواسع وقانونية البند التحكيمي وعدا عن هذا ان المادة (٦٤) من اصول المحاكمات الحقوقية جعلت ان الاتفاق بمثابة قانون خاص واجبر الطرفان على رعايته ربما يقول قائل ولماذا لم تراجع الحاكم في هذه القضية التي نحن بصدها هي اعرف بنطيق هذه المادة الا اني اقول كيف يمكن الحاكم ان تسمع قضية تتعلق بها الوف من الناس وقعدة التصرف بها لا ينطبق على قانون بل تحتاج القضية الى وضع قانون جديد فلماذا السبب لا يمكن الحكمة ما ان تنظر في هذه القضية لان قاعة التصرف بها لا تتفق مع التوازن الموجودة لدينا لذلك ارى ان المصلحة وتوطيد الامن وحل الاختلافات يتطلب كل ذلك وضع هذا القانون الذي من قبل محكمين وصادقوا عليه ولذلك لما كان المقصد هو عالي والغاية شريفة ينتج عنها توطيد الامن والسلام في تلك الربوع ارجو من نواب الامة قبول هذا القرار واحالته على اللجنة

نظمي بك - ذهب الاستاذ الزميل الى ابد ما يجب ان يكون فالتحكيم كما لا يخفى لما ان يكون اختياري واما اجباري اما الاول فممكن ولم يزل جائزاً وعلى مأمور التخليك ان يعمل بوجبه عند صدور حكم يصادق عليه الجهات المختصة ويصبح مطاعاً ولما الاجباري فمع انه كان مقبولاً حتى في الامور التجارية رجعت الحكومة المثانية وعدلت عنه .

فمشرع القانون الذي نحن بصده لا يقاس من الوجهة القانونية على التحكيم الاختياري وربما كان في قياسه على الاجباري ايضاً منافياً الى القواعد المألوفة انما المقصد كما ذهب عوده بك انه كان لرفع الشقاق ولا اريد ان اقول لتوطيد الامن ومثل هذه الغاية المقصودة منها رفع الشقاق بين الاحايين وتوزيع الاراضي بطريقة حقها فاذا ليس من مانع ان يقبله المجلس ولكن على اساس وضع قاعدة عامة لقبول التحكيم الاجباري بصورة تتلاءم مع حاجات البلاد ودادات الاهلين .

وعلى هذا الاساس اذا سن قانون لهذا وكان من احكامه التصديق على مثل هذا التحكيم فتكون لا ريب قد خدمنا الامة في وضع قاعدة اساسية تفتش عليها بتقسيم اراضيها ورفع الشقاق والتزاع فيما بينها فانا اوافق على وضع وقبول مثل هذا المشروع .

شمس الدين بك - نريد من ابراهيم بك ان يحكم هل يملك تصريف الكرك حتى تعيين محكمين لقربة ادر ام لا ؟ ولم فرضنا انك يملك هذا الحق هل تلبية اصحاب الاستحقاق حتى الاعتراض ام لا ؟ ثم

اهل يوجد بين هؤلاء المختلفين من كانت معتوها او غائباً او صغيراً او مجنوناً ام لا ؟
ثم كيف نستطيع ان نضع قانوناً يشمل كل هؤلاء الناس سيف حين انه لا يسري عليهم
الحكم هل يوجد بين هؤلاء من دفع بهذا الجدول للرابط الذي يتناول قضايا كثيرة مثل تقسيم
اراضي ومبادلة وغير ذلك من المسائل القانونية ؟

اذا كان مجلسنا هذا يمكنه ان يجعل نفسه قاضي صلح اورثيس محكمة بدائية فانما انسحب
من هذا المجلس لانني لا اريد ان اسجل على نفسي اني وافقت على هذا القانون ولا اريد ان
يتلاعب فينا كل شخص فعده بك حفظه الله مثل دوره المعلوم في قضية تشييه المجلس التنفيذي
بالمجلس الادارية وها هو الآن يريد ان يقوم بتشكيل هذا الدور مرة ثانية

نحب بك ابو شعر - لكل عضو من الاعضاء المحترمين حق ابداء الرأي كما يقرأ له وكما
يوجه اليه ضميره استناداً على المهمة السامية للمقاة على مائدة

ففي مثل هذه القوانين التي تعرض على هذا المجلس وليست من القوانين ذات الصبغة السياسية
المتعلقة بسيادة الدولة لا بأس من ابداء الرأي بها بمنتهى الصراحة

فمشروع قانون ادر يتعلق بقرية معينة من قرى شرق الاردن وهي كما تفضل بعض الزملاء
عبارة عن تصديق مجلسكم على تحكيم جرى حسب الشروط القانونية وبمعرفة وجهاء البلاد ووافقت
على هذا التحكيم المراجع الاجابية وحيث ان بعض الزملاء قد بين بان هذا القانون ضروري
حسباً للتزاع ومن مصلحة اهالي ادر التصديق عليه فاني ارى قبول المشروع واحاطته على اللجنة ثم
عند المناقشة به اي عندما ترسله اللجنة لمجلسكم نكون قد اشبعنا هذا البحث درساً وعند انتهاء المناقشة
فيكون لمجلسكم العالي ملء الحرية بقبول القانون او رفضه

فخامة الرئيس - سمعتم الاقتراح الاخير ؟

محمد بك الانسي - انا ارى ان تأجيل البحث في مشروع هذا القانون الى جلسة ثانية هو
امر ضروري لان القضية تتعلق بامور مهمة حيث ان التصرف عين هيئة تحكيم ذهبت وحكمت
من تلقاء نفسها

نظمي بك - ان تأجيل البحث في القانون من ايم الضروريات

فخامة الرئيس - اضح اقتراح التأجيل في الرأي

نوافق المجلس على اقتراح التأجيل بالاكثرية

عبدالله بك - لي سواء ال بفخامة الرئيس ارجو ان تسمح لي بقراءة بقرائه بالذات :

فخامة رئيس المجلس التشريعي المعظم

يستدل من الاعمال التي قامت بها لجنة المساحة في مقاطعة لواء عجلون انها اعتبرت بعض
المواقع التي تحتوي على قسم من الارحاج احراجاً اميرية في حين اننا نعتقد ان كل ما هناك من
احراج لم تفرج عن اسناد التملك الموجودة بايدي اهالي القرى فضلاً عن ان هذه المواقع مسوحة
عليهم ويؤدون مرتباتها الاميرية المقطوعة سنوياً بحسب العرف يجب ان تكون احراجاً
خصوصية للاحراج اميرية والذي يؤيد ما نقول هو ان معظم هذه المواقع لو ازيل ما بها من
الاحراج تصبح اراضي زراعية وكثير ما سنحت الفرص لازالة كل ما هناك من احراج غير
ان اعتقاد الاهل من انها ملكهم ويستثمرون منها كل ما يلزم من الادوات الزراعية والاحراقية
وخلاف ذلك من الاستنتاجات منهم عن ذلك لذا ارجو احاطة سوالي على الدائرة المختصة لبيان
الاسباب التي حدثت بلجنة المساحة لان تعتبر هكذا اعتبارات ونفضلوا بقبول فائق الاحترامات
المتأخرة سيدي ١٧-١١-٩٢٠ عضو المجلس التشريعي
عبدالله الشريدي

فخامة الرئيس - مواضيع الجلسة الآتية تعديل قانون الانتقال والسنف

وانقضت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي

عمر زكي